

مجلس الأمن

Distr.: General
4 May 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، التي تلقّيتها من السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، يحيل بها تقريرا وبيانات عن الوضع في غينيا - بيساو ومالي، وعن العلاقات بين السودان وجنوب السودان، اعتمدها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٣١٩ المعقودة في أديس أبابا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون





المرفق

رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

أحيل إليكم طيه البيانات التي اعتمدها مجلس السلام والأمن في جلسته الوزارية المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عن الوضع في غينيا - بيساو، ومالي، وعن العلاقات بين السودان وجنوب السودان. وأرفق طيه أيضا التقرير الذي قدّمتُه إلى جلسة المجلس.

إن الأوضاع السالفة الذكر، باتت من أبلغ بواعث القلق للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بل المجتمع الدولي ككل. فكل وضع منها يشكّل تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن ثم، فإن من الأهمية بمكان أن نوحّد جهودنا للتصدي إليها بأكبر قدر ممكن من الفعالية. واسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أعرب عن تقدير الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن ولكم على دعمكم لجهود الاتحاد الرامية إلى إيجاد الحلول اللازمة لهذه القضايا والتغلب على التحديات التي تطرحها. فالبيانات التي أصدرها مجلس الأمن أسهمت بشكل كبير في توجيه رسالة موحّدة ومتسقة إلى الأطراف المعنية.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين السودان وجنوب السودان بوجه خاص، فلا بد من اتخاذ إجراءات منسّقة وعاجلة لنزع فتيل أجواء التوتر بين البلدين وضمان تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهما واستئناف المفاوضات بشأن القضايا المعلّقة المتصلة بعلاقاتهما في مرحلة ما بعد الانفصال. وتتضمن البيانات المرفقة الصادرة عن مجلس السلام والأمن خارطة طريق من أجل تحقيق ذلك الهدف. وسيسهم دعم وتأييد مجلس الأمن للخطوات المتوخّاة، إلى حد بعيد، في تعزيز الجهود الجارية الرامية إلى معالجة الأزمة. وليس لدي أدنى شك في أنه يمكننا أن نعوّل على الدعم المتواصل الذي تقدمه الأمم المتحدة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وملحقاتها للعلم واتخاذ ما يلزم من إجراءات.

(توقيع) جان **بينغ**

الضميمة ١

بيان بشأن الوضع في غينيا – بيساو

[الأصل: بالإنكليزية]

اعتمد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٣١٩ المعقودة على مستوى الوزراء، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ، القرار التالي بشأن الوضع في غينيا – بيساو:

إن المجلس،

١ – **يحيط علما** بالفقرات المتعلقة بالوضع في غينيا – بيساو، الواردة في تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في غينيا – بيساو، ومالي، وعن الوضع بين السودان وجنوب السودان [PSC/MIN/3 (CCCXIV)]. **ويحيط علما أيضا** بالبيانات الصادرة عن كوت ديفوار، بصفتها رئيسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأنغولا، بصفتها رئيسة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وشركاء الاتحاد الأفريقي الثنائيين والمتعدّدي الأطراف الآخرين؛

٢ – **يعيد تأكيد** الأحكام المتعلقة بتغيير الحكومات بطرق غير دستورية، الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن، والفصل الثامن من الميثاق الأفريقي المتعلق بالديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد الملحق بالبروتوكول المتعلق بآلية منع نشوب التراعات وإدارتها وتسويتها، وحفظ السلام والأمن؛

٣ – **يؤيد** البيانات الصحفية الصادرة عن رئيس المفوضية بشأن الوضع في غينيا – بيساو في ١٣ و ١٤ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، **ويثني** عليه للجهود التي بذلها. **ويشير** المجلس إلى مضامين البيان PSC/PR/COMM (CCCXVIII) الذي اعتمده المجلس في جلسته ٣١٨ المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، **ويعيد التأكيد على** تلك المضامين؛

٤ – **يعيد التأكيد على** مبادئ التبعية، ويؤيّد، في هذا الصدد، القرارات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما نشر بعثة لتحقيق الاستقرار، **ويرحّب** بالتزام الجماعة الاقتصادية وديناميتها في التعامل مع الأزمة في غينيا – بيساو، **ويعرب عن** تأييده لجهود الوساطة التي تبذلها جمهورية غينيا. **ويعرب** المجلس **عن تقديره** لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، لموقفها المبدئي إزاء الوضع، وللأمين العام للأمم المتحدة، ولمجلس الأمن، **مُرحّبا** ببيانه الصحافي الصادر في ١٣ نيسان/أبريل وبيانه الرئاسي الصادر في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وللاتحاد الأوروبي. **ويرحّب** المجلس **كذلك** بالموقف الذي اتخذته

المنظمة الدولية للفرنكفونية وقرارها تعليقَ مشاركة غينيا – بيساو في أنشطتها إلى أن يُستعاد النظام الدستوري؛

٥ - **يكرر تأكيد إدانته الشديدة** للانقلاب الذي نُفّذ في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، لغاية تمثلت تحديدا في وقف العملية الانتخابية الجارية والحيلولة دون تنظيم الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، **ويرفض رفضا تاما** ''البروتوكول المتعلق بإرساء النظام الدستوري والديمقراطي وإدارته''، الذي استحدث ما يسمى ''المجلس الوطني الانتقالي''، والموقّع في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بين ''القيادة العسكرية'' والأحزاب السياسية من الأقلية البرلمانية المعارضة. ويشير المجلس إلى أن هذا ''البروتوكول'' هو محاولة لا تُجدي نفعا وغير مقبولة تستهدف إضفاء الشرعية على الانقلاب؛

٦ - **يكرّر تأكيد** القلق الذي يساور الاتحاد الأفريقي من تكرار تدخل الجيش غير القانوني وغير المقبول في الحياة السياسية لغينيا – بيساو، والذي يعرقل كل الجهود الرامية إلى إرساء الاستقرار في البلد ومكافحة الإفلات من العقاب وتهريب المخدرات وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. **ويؤكد** المجلس أن من واجب أفريقيا أن تكفل، في إطار الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبدعم من الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وسائر أعضاء المجتمع الدولي، فشل الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في تحقيق أهدافه، وأن تضع حدا لأعمال الجيش التي تُزعزع الاستقرار في غينيا – بيساو؛

٧ - **يكرّر التأكيد على** مطالبته بإعادة النظام الدستوري إلى نصابه، دون مزيد من التأخير، وإتمام العملية الانتخابية التي بدأت بإجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢، التي اعتبرتها جميع بعثات المراقبين الدوليين، ومنها بعثات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، انتخابات موثوقة وحرة ونزيهة. **ويكرّر** المجلس **التأكيد** أيضا على مطالبته بالإفراج الفوري وغير المشروط عن رئيس الجمهورية المؤقت، رايموندو بيريرا، ورئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور، وعن سائر المسؤولين السياسيين الذين يحتجزهم الجيش، بما في ذلك احترام كرامتهم وسلامتهم الجسدية؛

٨ - **يطلب** إلى المفوضية، في ظل رفض القائمين بالانقلاب الاستجابة للدعوات الموجهة إليهم من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وسائر أعضاء المجتمع الدولي، من أجل إعادة النظام الدستوري إلى نصابه، أن تقوم، بعد إجراء المشاورات المناسبة، بإعداد قائمة

بأسماء أعضاء الطغمة العسكرية ومؤيديهم من العسكريين والمدنيين، وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء، وذلك لكي تطبّق بحق أفرادها التدابير الواردة في الفقرة ٦ من البيان PSC/PR/COMM (CCCXVIII). **ويهيب** المجلس بالدول الأعضاء كافة أن تعمل على تنفيذ تلك الجزاءات تنفيذا كاملا. **ويطلب** المجلس **كذلك** إلى المفوضية أن تعجّل، وذلك بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بوضع الصيغة النهائية لاقتراحاتها بشأن الجزاءات الإضافية التي يتعين فرضها على أعضاء الطغمة العسكرية ومؤيديهم من العسكريين والمدنيين؛

٩ - **يطلب** إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بالفقرة ذات الصلة من بيانه الرئاسي المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أن يؤيد تلك الجزاءات. **ويحث** المجلس أيضا الاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والمنظمة الدولية للفرنكفونية ومنظمة التعاون الإسلامي وسائر الشركاء الثنائيين والمتعدّدي الأطراف، على دعم التدابير التي اتخذها كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي؛

١٠ - **يطلب** إلى رئيس المفوضية أن يعقد على وجه السرعة، في سياق إطار متعدد الأطراف للتشاور والتنسيق بشأن تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو، اجتماعا يضم جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، لوضع استراتيجية شاملة يكون هدفها تيسير التوصل إلى حل سريع ودائم. **ويشدد** المجلس **على** أن هذه الاستراتيجية ينبغي أن تستهدف، على سبيل الأولوية، إعادة النظام الدستوري إلى نصابه في غينيا - بيساو في أسرع وقت ممكن باستخدام جميع الوسائل المناسبة، وأن تشمل، على وجه التحديد، إصلاحَ قطاعَي الدفاع والأمن، ونشرَ بعثة لتحقيق الاستقرار من أجل مواصلة الأعمال المضطلع بها في إطار خارطة الطريق الصادرة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومكافحةَ الاتجار بالمخدرات والإفلات من العقاب، والجوانبَ الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تحقيق التنمية في البلد. **ويعرب** المجلس **عن اعتزامه** النظر في هذه الاستراتيجية في أسرع وقت ممكن لغرض إقرارها، قبل تقديمها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإلى سائر الشركاء المتعدّدي الأطراف المعنيين، من أجل حشد الدعم الضروري وتيسير تنفيذها الفعّال؛

١١ - **يطلب إلى** رئيس المفوضية أن يحيل هذا القرار إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وشركاء الاتحاد الأفريقي الآخرين، وأن يواصل إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذه؛

١٢ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

الضميمة ٢

بيان بشأن الوضع في مالي

اعتمد مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ ٣١٩ المعقود على مستوى الوزراء، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، القرار التالي بشأن الوضع في جمهورية مالي:

إن المجلس،

١ - **يحيط علما** بالفقرات الخاصة بالوضع في جمهورية مالي، الواردة في تقرير رئيس المفوضية بشأن الوضع في غينيا - بيساو ومالي وبين السودان وجنوب السودان [PSC/MIN/3 (CCCXIX)]، والإحاطة التي قدّمها ممثلو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (اكواس) وبلدان الميدان والأمم المتحدة والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف الآخرون؛

٢ - **يذكر** ببياناته السابقة بشأن الوضع في مالي ولا سيما بياناته PSC/MIN/COMM (CCCXIV)، و PSC/PR/COMM (CCCXV)، و PSC/PR/COMM. (CCCXVI) المعتمدة في الاجتماعات ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ المعقودة في ٢٠ و ٢٣ آذار/مارس و ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢. **ويؤكد مجددا** ما جاء في هذه البيانات؛

٣ - **يعرب عن ارتياحه** للتطورات المشجعة المسجّلة في مالي فيما يتصل بالعودة إلى النظام الدستوري ولا سيما التوقيع في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ على الاتفاق الإطاري لتنفيذ الالتزام الرسمي الموقع في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وتنصيب الرئيس بالإنابة السيد ديونكوندا تراوري. **ويؤكد** المجلس ضرورة أن تعمل كلّ الأطراف في مالي بحسن نية على تنفيذ الالتزامات المتخّذة. واذ ينتابه القلق إثر التوقيف الأخير لشخصيات سياسية وعسكرية، **يذكر** بإلزامية الاحترام الصارم للحريات العامة **ويدين بشدّة** كلّ محاولات التخويف والتحرش ضدّ شخصيات سياسية وغيرها؛

٤ - **يحيي** الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على جهودها الدؤوبة للبحث عن تسوية للأزمة في مالي. **ويعرب عن تقديره**، على وجه الخصوص، للرئيس ألاسان وتارة من كوت ديفوار والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والرئيس بليز كومباوري الوسيط في الأزمة المالية على جهودهما **ويشيد** بعمل ممثل الوسيط السيد يبيني جبريل باصولي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي لبوركينا فاسو وممثل الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية السيد بيكتوغو اداما وزير التكامل الأفريقي لجمهورية كوت ديفوار؛

٥ - **يشجع** الوسيط، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي على مواصلة وتكثيف جهوده لضمان استكمال العودة الفعلية إلى النظام الدستوري طبقا للصكوك ذات الصلة للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية. وفي هذا الإطار، **يطلب** المجلس من ”المجلس الوطني لتقويم الديمقراطية واستعادة الدولة“ الامتناع عن أي تدخل وأي دور في الحياة السياسية للبلاد نظرا لإلزامية الاحترام الصارم لصلاحيات المؤسسات المدنية المتصلة بالنظام الدستوري. **ويؤكد** المجلس **على الضرورة الملحة** بالنسبة لكل الأطراف في مالي بالاتصال مع الجماعة الاقتصادية والوسيط، أن تجد حلاً للمسائل العالقة ولا سيما ما يتعلق بإدارة المرحلة الانتقالية ومدتها وكذلك صلاحيات مختلف مكونات المرحلة الانتقالية بعد انقضاء مدّة الأربعين يوما المنصوص عنها في المادة ٣٦ من دستور شباط/فبراير ١٩٩٢ لتجنب الفراغ الدستوري في مالي علما بأن المؤسسات المدنية ستضطلع بالمسؤولية الكاملة في إدارة المرحلة الانتقالية وكل الصلاحيات المطلوبة. وفي هذا الإطار **يؤكد** المجلس على تمديد ولاية النواب حتى يتمكن المجلس الوطني من مواصلة الاضطلاع بصلاحياته خلال المرحلة الانتقالية؛

٦ - **يؤكد مجددا** على قلقه العميق إزاء تطور الوضع في شمال مالي وعلى **الإدانة القوية** للاتحاد الأفريقي للهجمات المسلحة التي ترتكبها المجموعات المسلحة والإرهابية ضدّ دولة مالي بما في ذلك التجاوزات التي طالت عناصر الجيش في مالي وعائلاتهم في اغلهوك، شمال مالي؛

٧ - **يرفض** ”إعلان الاستقلال من جانب الحركة الوطنية لتحرير الأزواد“ ويعتبرها باطلة ولا أثر لها. **ويؤكد** المجلس أن احتلال مجموعات إجرامية وإرهابية لأي جزء من أراضي مالي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. **ويدين** المجلس **بشدّة** اختطاف المجموعات الإرهابية لرهائن و لا سيما اختطاف القنصل ودبلوماسيين من القنصلية الجزائرية في غاو (مالي)؛

٨ - **يذكر** بأحكام الفقرة ٧ من البيان PSC/MIN/COMM (CCCXIV) والتي يعرب المجلس فيها عن إرادته دعم جهود البلدان المجاورة لمالي وخاصة بلدان الميدان ووساطة الجماعة الاقتصادية في ظل الاحترام الصارم للوحدة الوطنية وسلامة أراضي جمهورية مالي؛

٩ - **يعرب عن ارتياحه** للجهود التي يبذلها رئيس المفوضية في إطار متابعة قرارات المجلس ذات الصلة. **ويطلب** الإسراع في مشاوراته مع أصحاب المصلحة من أجل استكمال شروط تنفيذ العملية المشار لها في الفقرة ٧ من هذا البيان وتسهيل صياغة استراتيجية تنفيذ شاملة سياسية وأمنية لمواجهة الوضع بما في ذلك كيفية تنفيذ العقوبات المقررة ضدّ المجموعات المسلحة والإرهابية التي تنشط شمال مالي طبقا للفقرتين ١٠ و ١٢

من البيان PSC/PR/COMM (CCCXIV) والإجراءات التي وضعتها الجماعة الاقتصادية على أساس الأحكام ذات الصلة للبيانات الصادرة عقب اجتماعين غير عاديين على مستوى القمة عقدا في ٢٧ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ وكذلك نتائج اجتماع مجلس الوساطة والأمن للجماعة الاقتصادية بأبيدجان في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛

١٠ - **يتطلع باهتمام** إلى قرارات القمة غير العادية للجماعة الاقتصادية المقررة في أبيدجان في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وكذلك إلى نتائج الاجتماع الأول لمجموعة الدعم والمتابعة المزمع عقده في أبيدجان في ٤ أيار/مايو ٢٠١٢ والتي أنشئت بمناسبة الاجتماع ٣١٤ المعقود في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ والتي تمّ توسيع ولايتها لتشمل مسألة العودة إلى النظام الدستوري وفقا للبيان ٣١٥ للاجتماع المعقود في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢،

١١ - **يطلب** من رئيس المفوضية أن يعرض في أجل مدته شهر تقريرا حول تطور الوضع وتنفيذ هذا القرار ولا سيما الفقرتان ٥ و ٨ لتمكينه من اتخاذ الإجراءات الملائمة عند الحاجة؛

١٢ - **يقرر** إبقاء الوضع قيد النظر.

الضميمة ٣

بيان بشأن الوضع بين السودان وجنوب السودان

اعتمد مجلس السلام والأمن، في اجتماعه الـ ٣١٩ المعقود على مستوى الوزراء في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، القرار التالي بشأن الوضع بين السودان وجنوب السودان:

إن المجلس،

١ – **يحيط علماً** بالفقرات الخاصة بالوضع بين السودان وجنوب السودان، الواردة في تقرير رئيس المفوضية بشأن الحالة في غينيا – بيساو ومالي وبين السودان وجنوب السودان، والإحاطة التي قدّمها الرئيس الأسبق بيير بويويا، باسم فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. **ويحيط علماً أيضاً** ببيانات ممثلي جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان وكذلك ببيانات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة وشركاء آخرين ثنائيين ومتعددي الأطراف؛

٢ – **يذكِّر** بالبيانين المعتمدين في الاجتماعين الـ ٣١٠ والـ ٣١٧ المعقودين في ١٤ شباط/فبراير و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، على التوالي، وبالبيانات الصحفية الصادرة عن رئيس المفوضية في ١١ و ١٧ و ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. **ويذكِّر** المجلس **أيضاً** بالبيان الصادر عن الاجتماع الثالث للمنتدى التشاوري للسودان وجنوب السودان، المعقود في أديس أبابا في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛

٣ – **يعرب عن قلقه العميق** إزاء الوضع السائد على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان والذي يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في البلدين وفي المنطقة كلها ويؤثر سلباً على المقوّمات الاقتصادية للبلدين وكذلك حقوق شعبيهما ورفاهيتهما؛

٤ – **يعرب عن قلقه العميق كذلك** إزاء الحالة الإنسانية الناجمة عن القتال الدائر بين السودان وجنوب السودان، والقصف الجوي، واستمرار القتال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، وكذلك إزاء مصير مواطني كل دولة المقيمين في الدولة الأخرى وذلك بعد انتهاء الفترة الانتقالية في ٩ نيسان/أبريل٢٠١٢؛

٥ – **يعرب عن ارتياحه** لانسحاب جيش جنوب السودان من هجليج **ويطلب** الوقف الفوري لعمليات القصف الجوي التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية ضد جنوب السودان؛

٦ – **يدين بشدّة** انتهاكات حقوق الإنسان التي طالت الأشخاص غير المقاتلين في المناطق المتضررة والخسائر التي لحقت بالبنى التحتية الاقتصادية ولا سيما المنشآت النفطية

والتصريحات التأجيجية للطرفين في وسائل الإعلام بما يشوّه صورهما وقد يؤدي إلى أعمال عدائية ترتكبها عناصر متطرفة بما في ذلك اعتداءات تنمّ عن كراهية الأجانب؛

٧ - **يؤكد مجدداً تمسّكه القوي** باحترام وحدة وسلامة أراضي السودان وجنوب السودان وسلامة الحدود بين البلدين المحدّدة عند استقلال السودان في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، آخذا بعين الاعتبار المناطق المتنازع عليها كما اتفق عليه خلال مداولات اللجنة الفنية الخاصة بالحدود. **ويؤكد** المجلس **مجدداً** أن حدود الدول لا تغيّر بالقوة وأن الخلافات الإقليمية يجب تسويتها بالطرق السلمية؛

٨ - **يذكّر** بأحكام القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق الأمم المتحدة التي تمنع استعمال القوّة وتنصّ على عدم التدخل في شؤون الدول والتسوية السلمية لكلّ الخلافات؛

٩ - **يعرب عن ارتياحه** للجهود المتواصلة التي تبذلها أفريقيا وباقي المجتمع الدولي لمساعدة الطرفين على مواجهة مخلفات النزاعات والعنف في السودان، لا سيما من خلال إبرام اتفاق السلام الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وتنفيذه، وخاصة إجراء استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان، والمفاوضات بشأن العلاقات بعد الانفصال. وفي هذا الصدد، **يحيي** جهود فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي برئاسة الرئيس السابق تابو مبيكي والذي يضم كذلك الرئيسين أبو بكر عبد السلام وبيير بويويا، وجهود رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية رئيس الوزراء ميليس زناوي من إثيوبيا والمبعوث الخاص للأمم المتحدة للسودان وجنوب السودان، هايلي منكيريوس، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، تحت إدارة الفريق تيسفاي تاديسي، وكذلك الدعم الذي يقدمه شركاء الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك اللجنة الثلاثية المعنية بالسودان (النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) وأعضاء مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية؛

١٠ - **يعرب** عن إحباط الاتحاد الأفريقي وخيبة أمله العميقة إزاء عدم قدرة قائدي الطرفين على الاستفادة من النوايا الحسنة لأفريقيا وباقي المجتمع الدولي، ومن الانجازات التي حققاها لتسوية المسائل المتصلة بعلاقاتهما بعد الانفصال، والارتقاء إلى مستوى التزاماتهما المعلنة بمبدأي الدولتين القابلتين للبقاء واللتين تعيشان في سلام، وإيجاد ظروف السلم والأمن والاستقرار الضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبيهما؛

١١ - **يعرب عن قلقه العميق** إزاء عدم قدرة الطرفين على تنفيذ الاتفاقات التي أبرماها بحرّية ولا سيما اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي والاتفاق بشأن أمن الحدود والاتفاق بشأن الآلية المشتركة السياسية

والأمنية الموقع في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ والاتفاق بشأن بعثة دعم ومراقبة الحدود الموقع في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ وقرارات الآلية المشتركة السياسية والأمنية الصادرة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ومذكرة التفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون الموقعة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢؛

١٢ - **يقرر**، على ضوء ما سبق، اعتماد خارطة الطريق التالية التي يتعين على السودان وجنوب السودان تنفيذها لنزع فتيل التوتر الحالي وتسهيل استئناف المفاوضات بشأن قضايا ما بعد الانفصال وتطبيع علاقاتهما:

'١' الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية، بما في ذلك القصف الجوي، وعلى الطرفين أن يعبرا صراحة عن قبولهما ذلك لرئيس المفوضية في أجل لا يتعدّى ٤٨ ساعة؛

'٢' الانسحاب غير المشروط لكلّ القوات المسلحة نحو جهتهما من طرفي الحدود طبقاً للاتفاقات المعتمدة من قبل بما في ذلك الاتفاق المتعلق ببعثة دعم مراقبة الحدود المعتمد في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١؛

'٣' القيام، في أجل مدّته أسبوع من تاريخ اعتماد هذا القرار، بتفعيل الآليات الأمنية الضرورية على الحدود، وهي البعثة المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، طبقاً للخارطة الإدارية والأمنية التي عرضها فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي على الطرفين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، علماً بأن هذه الخارطة لا تستبق بأي حال من الأحوال نتائج المفاوضات الجارية بشأن المناطق المتنازع عليها وترسيم الحدود. وفي هذا الصدد، يدعو المجلس قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان الحماية والدعم اللوجستي وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٠١٤ (٢٠١٢) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

'٤' وقف استقبال أو دعم المجموعات المتمردة الناشطة ضد كل واحدة من الدولتين؛

'٥' تفعيل اللجنة المخصصة المنصوص عنها في الآلية السياسية والأمنية المشتركة حتى تتلقى تظلمات وادعاءات أي دولة بشأن الدولة الأخرى وتحقق فيها. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس من فريق التنفيذ تنظيم اجتماع مع الآلية

السياسية والأمنية المشتركة في أجل مدّته الأيام العشرة التي تلي اعتماد هذا القرار؛

‘٦’ الوقف الفوري لكل الدعايات العدائية والتصريحات التأجيجية في وسائل الإعلام وكذلك كلّ الهجمات ضدّ الممتلكات والرموز الدينية والثقافية لرعايا كلتا الدولتين. لذلك، على الحكومتين أن تتحملا المسؤولية الكاملة عن حماية رعاياهما في الدولة الأخرى طبقا للمبادئ الدولية كما اتفق عليه في الاتفاق الموقع عليه بالأحرف الأولى في آذار/مارس ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، **يطلب** المجلس من المفوضية أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة، بتصميم آلية رصد للتأكد من احترام الطرفين لهذا الحكم؛

‘٧’ تنفيذ الجوانب العالقة من اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي ولا سيما إعادة انتشار كل قوات السودان وجنوب السودان خارج أبيي، في أجل لا يتعدى أسبوعين. **ويطلب** المجلس من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي رفع تقارير بشأن مدى احترام هذا القرار لتمكين المجلس من اتخاذ إجراءات جديدة إن اقتضت الحاجة ذلك؛

١٣ - **يطلب بإلحاح** من الطرفين الاستئناف غير المشروط للمفاوضات، تحت إشراف فريق التنفيذ الرفيع المستوى والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في أجل أسبوعين وتاريخ يحدّده فريق التنفيذ بالتشاور مع الشركاء الدوليين للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الحاسمة التالية:

‘١’ الترتيبات الخاصة بالنفط والمدفوعات ذات الصلة؛

‘٢’ وضعية رعايا كل دولة المقيمين في الدولة الأخرى وفقا للاتفاق الإطاري الموقع بالأحرف الأولى في آذار/مارس ٢٠١٢؛

‘٣’ تسوية وضعية المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالَب بها وترسيم الحدود؛

‘٤’ الوضع النهائي لأبيي.

١٤ - **يقرر** بأن هذه المفاوضات يجب أن تنتهي في الأشهر الثلاثة التي تلي اعتماد هذا القرار. وفي حالة عدم توصلها إلى اتفاق بشأن كلّ المسائل المحدّدة أو جزء منها في مدة الأشهر الثلاثة، يطلب المجلس من فريق التنفيذ الرفيع المستوى رفع تقرير مستفيض حول

وضعية المفاوضات بما في ذلك مقترحات مفصّلة بشأن كلّ المسائل العالقة للموافقة عليها كحلّ نهائي وملزم فيما يتعلق بمسائل ما بعد الانفصال. **ويلتزم** المجلس بطلب موافقة مجلس الأمن للأمم المتحدة على هذه المقترحات ودعمه لها؛

١٥ - **يقرر أيضاً** أنه إذا رفض أي من الطرفين تنفيذ أحكام خارطة الطريق كما وردت في المادة ١٢ أعلاه، أو إذا لم يتعاون بحسن نية مع فريق التنفيذ لاستكمال المفاوضات بشأن المسائل العالقة المشار إليها في الفقرة ١٣ أعلاه، سيعتمد المجلس إجراءات ملائمة وفقاً لبروتوكول مجلس السلام والأمن والميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وسيطلب دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وكل شركاء الاتحاد الأفريقي للإجراءات التي قد يتخذها؛

١٦ - **يؤكد مجدداً يقين الاتحاد الأفريقي** بأنه لا وجود لحلّ عسكري للتراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق، ولذلك يؤكد على الضرورة الملحة لحلّ سياسي وتفاوضي يقوم على احترام التنوع في ظل الوحدة. ويطلب المجلس من حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال التعاون بشكل كامل مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية على أساس الاتفاق الإطاري للشراكة السياسية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال والترتيبات السياسية والأمنية في النيل الأزرق وجنوب كردفان. وفي انتظار تنظيم فريقي التنفيذ محادثات، يوجه المجلس نداء للحكومة لتؤكد قبولها اقتراح اللجنة الثلاثية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتيسير وصول المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين في المنطقتين؛

١٧ - **يطلب** من كلّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، دعم هذا القرار والالتزام به، آخذة بعين الاعتبار أحكام المادة ٧ (٢) و (٣) والبروتوكول المؤسس لمجلس السلام والأمن، الذي توافق بموجبه الدول الأعضاء على أن المجلس، أثناء أدائه مهامه، يعمل نيابة عن الدول الأعضاء التي تلتزم بتنفيذ قرارات المجلس طبقاً للميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛

١٨ - **يطلب** من رئيس المفوضية إحالة هذا القرار إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإلى سائر شركاء الاتحاد الأفريقي. **ويطلب** المجلس دعم مجلس الأمن وتأييده لخارطة الطريق، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والفقرتين ١٢ و ١٣. **ويطلب** المجلس **أيضاً** من رئيس المفوضية أن ينظم، بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة، على وجه

السرعة، اجتماعاً للمنتدى التشاوري بشأن السودان وجنوب السودان لحشد دعم المنتدى الكامل لهذا القرار والاتفاق على سبل وكيفية تنفيذ أحكامه ذات الصلة؛

١٩ - **يطلب كذلك** من رئيس المفوضية ضمان متابعة تنفيذ هذا القرار واتخاذ كلّ الإجراءات الضرورية لذلك، بما في ذلك التفاعل على أعلى مستوى مع الطرفين السودانيين وإشراك أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، عند الحاجة، بما في ذلك قيام وفد عن المجلس بزيارة البلدين؛

٢٠ - **ينتظر باهتمام** عرض رئيس المفوضية تقارير شهرية تتناول تطور الوضع في الميدان واحترام السودان وجنوب السودان للأحكام ذات الصلة من هذا القرار، ومدى تقدم المفاوضات بشأن كلّ المسائل العالقة والجهود الرامية إلى حشد مزيد من دعم المجتمع الدولي لتمكينه من اتخاذ القرارات الملائمة التي قد يتطلبها تطور الوضع؛

٢١ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

الضميمة ٤

تقرير رئيس المفوضية بشأن الأوضاع في غينيا بيساو ومالي والعلاقات بين السودان وجنوب السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

أولا – مقدمة

١ – شهدت عدّة مناطق من القارة خلال الأسابيع الأخيرة أزمات خطيرة. فمالي تواجه منذ منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ تمردا مسلحا في شمال البلد، جاء ليضاف إلى نشاطات المجموعات الإرهابية والإجرامية في هذه المنطقة منذ عدة سنوات. وقد ازداد الوضع تفاقما بوقوع انقلاب ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ الذي أطاح بالرئيس المنتخب ديمقراطيا أمادو توماني توري، قبل ما يزيد عن شهر من الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي غينيا بيساو، هذا البلد الذي كان يبدو أنه قد خرج أخيرا من عدم الاستقرار المزمن الذي عاشه منذ حصوله على الاستقلال، قام الجيش في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بالإطاحة بالحكم المدني. وقد وقع الانقلاب بينما كانت التحضيرات جارية لعقد الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية المبكرة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ عقب وفاة الرئيس مالام باكاي سانحا. أخيرا فإن السودان وجنوب السودان ورغم الجهود المتواصلة للاتحاد الأفريقي بدعم من المجتمع الدولي لم يتمكنا من الارتقاء إلى مستوى الآمال الكبيرة التي تبعت تنظيم استفتاء تقرير المصير الناجح في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ واستقلال جنوب السودان الذي تبعه. وإن البلدين اليوم قد تبنيا منطق حرب يزعزع استقرارهما واستقرار المنطقة والقارة برمتها.

٢ – وفي مالي وغينيا – بيساو يشكل الانقلابان مساسا بمبدأ رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات. وتشكل هذه التطورات نكسة خطيرة بالنسبة للعمليات الديمقراطية التي انطلقت منذ مطلع التسعينات كما تدل في ذات الوقت على ضرورة توطيد الطابع الردعي لصكوك الاتحاد الأفريقي بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات. وكما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، فإن الانقلاب الذي وقع في مالي صاحبه مساس خطير بأحد المبادئ الأساسية لاتحادنا وهو احترام حدود البلد عند حصوله على الاستقلال واحترام وحدة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها. وفي إطار الإعلان المعتمد غداة استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان من قبل الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد المعقود في أديس أبابا في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أشار رؤساء الدول والحكومات بشكل واضح إلى أن الوضع في السودان يشكل حالة استثنائية لا يمسّ بأي حال من الأحوال بالمبدأ المقدس المتمثل في

احترام الحدود الموروثة عند حصول البلدان الأفريقية على الاستقلال. وأكدوا مجددا عزمهم على احترام هذا المبدأ الراسخ. وفيما يتعلق بالعلاقات بين السودان وجنوب السودان فإننا نواجه تحدي عدم احترام مبدأ حسن الجوار وعدم الامتثال للهدف المعترف به دوليا والمتمثل في قيام دولتين تتوفر لهما مقومات البقاء وتعيشان في سلام جنبا إلى جنب.

٣ - في كل هذه الأزمات اعتمدت أفريقيا مواقف صارمة مؤكدة على المبادئ التي يجب احترامها وعملت على إيجاد حلول في إطار هذه الأهداف. وبودي هنا أن أعبر عن تقديري العميق للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على الجهود المتواصلة التي تبذلها طبقا لأحكام البروتوكول المؤسس لمجلس السلام والأمن والذي يحدد تقسيم العمل وتكامل الجهود بين المستوى القاري والمستوى الإقليمي لتعزيز السلام والأمن والاستقرار. ويواصل الاتحاد الأفريقي في إطار مسؤولياته العمل بشكل وثيق مع الآليات الإقليمية المعنية بتعزيز جهودها واتخاذ المبادرات الضرورية للتعجيل بتسوية هذه الأزمات.

٤ - ومن الضروري، نظرا للمبادئ المعنية ولرهانات السلام والأمن في القارة، تعزيز فعالية ومصداقية الجهود المبذولة وحشد دعم أكبر من المجتمع الدولي لصالحها. فلا يمكن لأفريقيا أن تقبل بانتهاك المبادئ التي يقوم عليها القانون التأسيسي بشكل واضح كما لا يمكنها أن تقبل باستمرار الأزمات التي تعصف بغينيا - بيساو ومالي وكذلك منطق الحرب الذي يسود في العلاقات بين السودان وجنوب السودان. وقد أضحى من الضروري اعتماد عمل جماعي قوي ومنسق. لذلك واعتمادا على المادة ١٠ (٢أ) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلام والأمن والذي يسمح لرئيس المفوضية بتوجيه انتباه المجلس إلى أي قضية يعتقد أنها تهدد السلام والأمن والاستقرار في القارة، بادرت بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع على مستوى الوزراء.

٥ - يتضمن هذا التقرير ثلاثة أجزاء رئيسية تتصل بغينيا بيساو ومالي والعلاقات بين السودان وجنوب السودان. ويتناول كل جزء أهم التطورات المسجلة خلال الأسابيع الأخيرة وكذلك الجهود المبذولة لإيجاد حلول لمختلف الأزمات قيد البحث. وينتهي التقرير إلى توصيات خاصة بشأن طريق المضي قدما لتعزيز العمل الجماعي الأفريقي والتأكيد على امتلاك القارة زمام الأمور في عمليات تسوية النزاعات وريادتها في الجهود المبذولة لهذا الغرض.

ثانيا – الوضع في غينيا – بيساو

٦ – خلال السنوات الأخيرة كان يبدو أن الوضع في غينيا – بيساو يتطور في اتجاه مشجع ويبتعد عن عدم الاستقرار المزمن الذي ميّز تاريخ البلد منذ استقلاله، بما في ذلك العديد من الاغتيالات السياسية. وقد شهد البلد اضطرابات اجتماعية حادة نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية المستهلكة على نطاق واسع وكذلك التطورات المتصلة بالتحقيقات في الاغتيالات السياسية التي وقعت عام ٢٠٠٩ وأعمال العصيان التي شهدها الجيش في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبعد وفاة الرئيس مالام باكاي تولى منصبه بالإنابة، طبقا للأحكام ذات الصلة من دستور غينيا – بيساو، رئيس الجمعية الوطنية ريموندو بيريرا في انتظار إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة.

٧ – وتمّ إجراء الدور الأول من الانتخابات في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢، واعتبر كل المراقبين الدوليين، بمن فيهم مراقبو الاتحاد الأفريقي، أن تلك الانتخابات كانت حرة ونزيهة وشفافة. غير أن خمسة من بين المرشحين الثمانية رفضوا النتائج المؤقتة وطالبوا بإلغاء الانتخابات والإسراع بتنظيم إحصاء ذي مصداقية على المستوى الوطني قبل تنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية. ورفضت اللجنة الوطنية الانتخابية والمحكمة العليا احتجاجاتهم. وتمّ تحديد يوم ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موعداً لإجراء الدور الثاني. وأصر كارلوس غوميس الابن على الذهاب إلى الدور الثاني بينما أصر تحالف المرشحين الخمسة من جهته على إلغاء الانتخابات، ما أوصل العملية الانتخابية إلى طريق مسدود.

٨ – وفي غضون ذلك، دخلت مسألة التعاون بين أنغولا وغينيا – بيساو بوجه عام، والتعاون العسكري والأمني بينهما، بوجه خاص، في النقاش السياسي في الفترة ما بين دوري الانتخابات، مما جعل مسألة نشر البعثة الفنية العسكرية والأمنية الأنغولية في غينيا – بيساو تظهر في الواجهة. وقد مكن نشر البعثة الفنية العسكرية والأمنية الأنغولية في غينيا – بيساو، في إطار خارطة الطريق المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لإصلاح قطاع الدفاع والأمن، من إبراز العلاقات الصعبة بين السلطات الدستورية والجيش. وتلا ذلك تجاذب بين الحكومة والحزب الأفريقي لاستقلال غينيا – بيساو والرأس الأخضر، اللذين أكدا على ضرورة الإبقاء على البعثة، من جهة، وقيادة الجيش التي كانت عازمة على سحب البعثة ورافضة لانتشار أي قوة دولية للفصل. وبغية نزع فتيل الأزمة الانتخابية، واعتمادا على قرار القمة غير العادية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المجتمعة في أبيدجان في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، أوفد الرئيس ألاسان درامان واتارا، رئيس الجماعة الاقتصادية، بعثة إعلامية رفيعة المستوى مشتركة بين الجماعة الاقتصادية

والاتحـاد الأفريقـي والأمـم المتحـدة إلى غينيـا – بيـساو في ٣١ آذار/مـارس ٢٠١٢. وتوجـه مسؤولون أنغوليون إلى بيساو. وبعد هذه الزيارات تم الاتفاق على مبدأ سحب البعثة الفنيـة العسكرية والأمنية الأنغولية في غينيـا – بيـساو. وفي اتـصال جـرى في ٤ آذار/مـارس ٢٠١٢، أكدت البعثة الدائمة لأنغولا لدى الاتحاد الأفريقي قرار سحب البعثة الفنية العسكرية والأمنيـة الأنغولية في غينيا – بيساو مؤكدة التزام حكومة أنغولا بمواصلة مساهمتها في جهـود اسـتقرار الوضع في غينيا – بيساو.

٩ – وفي ١٢ نيسان/أبريل، استولت عناصر من الجيش على السلطة وأوقفت الـرئيس بالإنابة ريمونـدو بيريـرا وكـارلوس غـوميس الابـن رئيس الـوزراء حـتى بداية الإنابـة الرئاسـية والمرشح الـذي حلّ في المرتبة الأولى في الـدور الأول مـن الانتخابات الرئاسية. وقـال منفـذو الانقـلاب الـذين قـدموا أنفـسهم باسـم ''القيـادة العـسكرية''، في بيـانهم الأول الـصادر في ١٢ نيسان/أبريل، إنهم لا يريدون الحكـم، وبـرّروا مـا أقـدموا عليـه بمعارضـتهم قـرار الحكومـة اللجـوء إلى قـوة أجنبيـة؛ وهـو الموقـف الـذي أكـدوا عليـه مجـددا في بيانـاتهم الـتي تلـت. وفي ١٣ نيسان/أبريـل، وبعـد اجتمـاع عقـد مـع الأحـزاب الـسياسية المعارِضـة، أظهـرت ''القيـادة العسكرية'' وجهها الحقيقي وبيّنـت نواياهـا الحقيقيـة. وقـد أكـدت توقيفهـا رئيس الجمهوريـة بالإنابة ورئيس الوزراء وقائد أركان الجيش ووزيري الداخلية والتجارة وطلبت مـن الأحـزاب السياسية تقديم اقتراحات بشأن ما أطلقت عليه ''بنية سياسية جديدة''.

١٠ – ولقي الانقلاب إدانة شديدة من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية والأمم المتحـدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومجموعة البلـدان الناطقـة بالبرتغاليـة وشـركاء آخرين ثنائيين ومتعددي الأطـراف. وقـرر الاجتمـاع ٣١٨ لمجلس الـسلام والأمـن المعقـود في ١٧ نيسان/أبريل تعليق مشاركة غينيا – بيساو في نشاطات الاتحـاد الأفريقـي إلى غايـة العـودة بالبلـد إلى النظـام الدسـتوري، وطالـب بمواصـلة العمليـة الانتخابيـة بـإجراء الـدور الثـاني مـن الانتخابات الرئاسية. وطالب المجلس أيضا بالإفراج الفـوري وغـير المـشروط عـن الشخـصيات السياسية الموقوفة والحفاظ على كرامتها وسلامتها. وطلب المجلس مـن المفوضـية أن تقـدم لـه، بالتـشاور مـع الجماعـة الاقتـصادية، اقتراحـات بـشأن فـرض جـزاءات إضـافية ضـد منفـذي الانقـلاب ومـن يـدعمونهم مـن المـدنيين والعسكريين، بمـا في ذلـك منعهـم مـن الـسفر وتجميـد أرصـدتهم وإجـراءات أخـرى، كـي يتخـذ المجلـس قـراراً في الأمـر. كمـا طلـب المجلـس إجـراء مشاورات مع الجماعة الاقتصادية ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحـدة وشـركاء آخـرين في إطـار تنفيـذ خارطـة الطريـق المـشتركة بـين الجماعـة الاقتـصادية ومجموعـة البلـدان الناطقـة بالبرتغاليـة ولا سيما في جوانبـها المتـصلة بإصـلاح قطـاع الـدفاع والأمـن بمـا في ذلـك إمكانية نشر عملية استقرار دولية جديدة.

١١ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، أوفد رئيس الجماعة الاقتصادية بعثة ثانية إلى غينيا - بيساو. والتقت البعثة بممثلين عن ''القيادة العسكرية'' والأحزاب السياسية وشخصيات من المجتمع المدني. وأكدت لهم جميعا رفض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التام لأي انقلاب عسكري وضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية وإطلاق سراح الشخصيات الموقوفة. وأشارت البعثة أيضا إلى أن الجماعة الاقتصادية مستعدة لتشكيل بعثة عسكرية للسلام. وقالت ''القيادة العسكرية'' إنها ''توافق'' على مبدأ العودة السريعة إلى الشرعية الدستورية شريطة ألا يستعيد السيد كارلوس غوميس منصب رئيس الوزراء ولا يسمح له بالترشح للانتخابات الرئاسية. والتزمت أيضا بإطلاق سراح المسجونين السياسيين ''متى توفرت الظروف الأمنية''.

١٢ - بعد ذلك، عقدت ''القيادة العسكرية'' اجتماعا ''لمنتدى للأحزاب السياسية بشأن الانقلاب بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢''، وأنشأت لجنتين هما اللجنة الاجتماعية المعنية بالمسائل الاقتصادية وإدارة الشؤون اليومية، واللجنة الدبلوماسية المعنية بشرح أسباب الانقلاب. وأفضت المفاوضات التي أجريت في ١٤ نيسان/أبريل بين ''القيادة العسكرية'' والأحزاب السياسية من المعارضة البرلمانية ذات الأقلية إلى توقيع الأطراف على ''بروتوكول لإنشاء وإدارة النظام الدستوري والديمقراطي'' في ١٨ نيسان/أبريل. وينشئ هذا البروتوكول ''مجلسا وطنيا انتقاليا'' لمدة سنتين، وذلك ما يعني بحكم الواقع الإطاحة برئيس الجمهورية بالنيابة وحل البرلمان. وعين مانويل سيريفو نهاماجو، النائب الأول لرئيس مجلس الشعب الوطني وأحد المرشحين المعارضين لإجراء الدورة الثانية للانتخابات، رئيسا انتقاليا، وعين صوري جالو، النائب الأول لرئيس حزب التجديد الاجتماعي والنائب الثاني لرئيس مجلس الشعب الوطني، رئيسا للمجلس الوطني الانتقالي. بينما شكل الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر وثمانية أحزاب أخرى جبهة رافضة للانقلاب. ورفض مانويل سيريفو نهاماجو بشكل علني تولي دور ''رئيس المرحلة الانتقالية'' الذي أسند له.

١٣ - ورفض الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا البروتوكول، واعتبراه محاولة يائسة لإضفاء الشرعية على الانقلاب. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أعرب في بيان رئاسي صدر عنه في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وأشار فيه إلى بيانه الصحفي المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عن إدانته الشديدة للانقلاب، ورفض إنشاء القادة العسكريين وأنصارهم ''المجلس الوطني الانتقالي'' على نحو غير دستوري. وطالب مجلس الأمن باستعادة النظام الدستوري وعودة الحكومة الشرعية على الفور، وإطلاق سراح المسؤولين السامين المحتجزين فورا ودون شروط. وفي هذا الصدد، رحب مجلس الأمن بقرار الاتحاد الأفريقي تعليق عضوية غينيا - بيساو إلى أن تعود إلى النظام

الدستوري. وشجع مجلس الأمن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على تنسيق جهودها، ودعا شركاء غينيا - بيساو والأمين العام للأمم المتحدة إلى دعم جهودها على وجه الاستعجال. وأعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في اتخاذ إجراءات ممكنة أخرى، بما في ذلك فرض جزاءات محددة الهدف على منفذي الانقلاب العسكري ومناصريهم، إذا لم تجد الأزمة طريقها إلى التسوية. وأحاط مجلس الأمن علما بقرار الاتحاد الأفريقي إجراء مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة وشركاء آخرين بشأن الطرق الجديدة التي قد يلزم اتباعها من أجل إرساء الاستقرار في البلد، وذلك بالتشاور مع الحكومة الشرعية لغينيا - بيساو.

١٤ - وإنما أراد جيش غينيا - بيساو، بإقدامه على الانقلاب في ١٢ نيسان/أبريل، عرقلة العملية الانتخابية والحيلولة دون إمكانية وصول السيد كارلوس غوميس الابن إلى السلطة، وهو ما كان مرجحا بالنظر إلى نتائج جولة الانتخابات الأولى. وتعود غينيا - بيساو بذلك إلى دوامة عدم الاستقرار، مما يضع المزيد من الصعوبات أمام مواصلة جهود إرساء سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية والنهوض بالتنمية ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. والتدخلات غير المشروعة والمتكررة لجيش غينيا - بيساو في الحياة السياسية للبلاد غير مقبولة. أما فيما يخص الاتجار بالمخدرات الذي أصبحت غينيا - بيساو مركزا محوريا له فهو يشكل تهديدا خطيرا على أمن المنطقة واستقرارها. ويجب بذل كل الجهود من أجل وضع حد نهائي لهذه الحالة، خاصة من خلال الحزم في تنفيذ إصلاح قطاع الدفاع والأمن وإخضاع الجيش للسلطات المدنية المنتخبة ديمقراطيا.

ثالثا - الوضع في مالي

١٥ - للأزمة التي تشهدها مالي بعدان. يتصل البعد الأول بالهجمات التي شنتها منذ منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ”الحركة الوطنية لتحرير أزواد“ ضد حكومة وجيش مالي. وقد استفادت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المشكلة أساسا من مقاتلين قدامى في الجيش الليبي عادوا إلى مالي بعد الإطاحة بنظام العقيد القذافي، بشكل كبير من انتشار الأسلحة المتسربة من الترسانات الليبية لكي تتسلح. وقد مكنت الهجمات الأولى للحركة من السيطرة على عدة مناطق في شمال البلاد، ولا سيما مينيكا وأغيلهوك، حيث ارتكبت انتهاكات خطيرة ضد الجنود الماليين وعائلاتهم، ومنطقة تيساليت الاستراتيجية التي يوجد فيها مطار يمكن أن تحط فيه طائرات كبيرة الحجم. ومنذ منتصف آذار/مارس، كثفت الحركة الوطنية لتحرير أزواد ومجموعات مسلحة وإرهابية أخرى، مثل حركة أنصار الدين

السلفية والقاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، مستغلة الفوضى التي تلت الانقلاب، من هجماتها، وتمكنت أخيرا من السيطرة على ما يقرب من ثلثي أراضي مالي. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد ''استقلال أزواد''.

١٦ - وتبريرا لانقلاب ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، تذرع الانقلابيون بالظروف المزرية التي يعاني الجيش منها والتي منعته من التصدي بفعالية للتمرد في شمال البلد. وبعد إطاحتهم بالسلطات الدستورية، شكل الانقلابيون ''مجلسا وطنيا لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة''. وحدد هذا المجلس هدفا له إعادة تنظيم القوات المسلحة وقوات الأمن لاستعادة شمال البلد وتنظيم انتخابات ديمقراطية وحرة ونزيهة. وأدانت الطبقة السياسية بكاملها تقريبا في مالي الانقلاب، معتبرة أن لا مبرر له، لا سيما أن الانتخابات الرئاسية التي لم يكن باستطاعة الرئيس المنتهية ولايته الترشح لها كان من المقرر إجراؤها في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقد نفذ الانقلاب غداة الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن بباماكو الذي خصص لبحث الوضع في الساحل وتم خلاله اتخاذ قرارات هامة بشأن الوضع في شمال مالي وسبل التوصل إلى تسوية سريعة.

١٧ - ورد الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشدة على هذه الحالة، واتخذا عددا من الإجراءات التي فرضتها التطورات في الميدان، كما تؤكد على ذلك مختلف القرارات التي اتخذتها الهيئات ذات الصلة التابعة لهما: القرار Assembly/AU/Dec.408 (XVIII) المعتمد في الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر الاتحاد المعقود بأديس أبابا في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ والبيان الختامي للدورة العادية الأربعين لسلطة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقودة بأبوجا في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢؛ والبيانات PSC/MIN/COMM (CCCXIV) و PSC/PR/COMM (CCCXV) و PSC/PR/COMM (CCCXVI) و PSC/PR/COMM (CCCXVII) الصادرة عن الاجتماعات ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ لمجلس السلام والأمن المعقودة تباعا في ٢٠ و ٢٣ آذار/مارس و ٣ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ وبيانا القمتين غير العاديتين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقودتين في ٢٧-٢٩ آذار/مارس و ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأصدرت عدة بيانات عكست موقف الاتحاد الأفريقي، واتخذت بالتشاور مع رئيس الاتحاد والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مبادرات ترمي إلى الإسهام في البحث عن حلول ملائمة وضمان متابعة فاعلة لقرارات المجلس.

١٨ - وبخصوص التطورات في شمال مالي، أدان الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشدة هجمات الجماعات المسلحة والإرهابية، وجددا التأكيد على تمسكهما الشديد باحترام الوحدة الوطنية لمالي وسلامته الإقليمية وسيادته. وأكد المجلس في اجتماعه

٣١٤ عزم الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه على عدم قبول أي انتهاك لمبادئه ورفضه اللجوء إلى التمرد المسلح في مالي، وهو بلد تشكل مؤسساته الديمقراطية إطار تعبير لكل مطلب شرعي بما يتيح إيجاد حلول لشواغل مختلف مكونات دولة مالي من خلال الحوار. وأكد المجلس من جديد يقينه بأن اللجوء إلى التمرد المسلح يشكل تهديدا خطيرا على عمليات إرساء الديمقراطية في القارة وعلى استقرار وتنمية أفريقيا، وبأنه يجب مكافحته بكل قوة.

١٩ - وبناء على ما سبق، طالب المجلس بالوقف الفوري لأعمال القتال وطلب من مختلف الجماعات المتمردة المضي دون إبطاء في السعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في إطار الاحترام الدقيق لمبادئ الاتحاد الأفريقي. وعبر المجلس عن التزامه بتقديم دعم فعلي ”لعملية وساطة تشرف عليها البلدان المجاورة لمالي، ولا سيما البلدان الأساسية وعلى وجه الخصوص الجزائر، وذلك نظرا للدور الحاسم الذي اضطلع به هذا البلد دوما في البحث عن حلول للوضع، فضلا عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وطلب المجلس إليّ الاتفاق مع الأطراف الفاعلة المعنية بشأن الطرق الكفيلة بضمان التنفيذ الفوري لهذه العملية. وطلب المجلس إلي كذلك اتخاذ كل الترتيبات الضرورية لحشد دعم القارة والمجتمع الدولي برمته للعملية، بما في ذلك من خلال الإسراع بإنشاء فريق للدعم والمتابعة يشمل كل البلدان المجاورة و الجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة والشركاء الدوليين المعنيين، وذلك تحت إشراف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٢٠ - وقررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، خلال قمتها غير العادية المعقودة في ٢٧ آذار/مارس، تفعيل عملية التخطيط لإمكانية نشر عناصر من لوائها الجاهز للمساهمة في حماية وحدة مالي وسلامته الإقليمية، في حالة عدم نجاح عرض الحوار مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد من أجل إيجاد حل للتمرد في الشمال. وعينت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، وسيطا لها. وأيد مجلس السلام والأمن خلال اجتماعه ٣١٦ هذا القرار، وطلب من المفوضية تقديم الدعم الضروري لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك من خلال توفير خبراء في التخطيط. ووجه المجلس نداء لكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وشركائه لتقديم الدعم المالي واللوجستي وغير ذلك من أشكال الدعم إلى الجماعة الاقتصادية. ومنذ ذلك الحين، التقى رؤساء أركان بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عدة مرات للقيام بتمرين التخطيط اللازم، وقاموا بزيارات إلى مالي. وقد تم اعتماد توصياتهم خلال الدورة غير العادية لمجلس الوساطة والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقودة في أبيدجان في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٢١ - وبشكل خاص، طلب المجلس من بلدان المنطقة، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان الميدان وكل الدول الأخرى، بذل كل الجهود من أجل منع أي تدفق للسلاح والمقاتلين على الجماعات المسلحة والإرهابية الناشطة في شمال مالي. وفي هذا الصدد، طلب المجلس من المفوضية أن تضع، بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع البلدان المجاورة، آليات يمكن أن تكفل فعالية هذه الإجراءات. وقرر المجلس كذلك فرض جزاءات فردية على قادة وعناصر الجماعات المسلحة المشاركة في الهجمات على شمال مالي وفي الانتهاكات التي ارتكبت ضد السكان المدنيين. وطلب المجلس من المفوضية أن تعد في أجل مدته شهر واحد، بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان الميدان والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث في الإرهاب، قائمة بكل الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة الأخرى العاملة معها في إقليم جمهورية مالي لإدراجها في قائمة الاتحاد الأفريقي للجماعات الإرهابية. وتنفيذا لهذه القرارات، قامت المفوضية بالاتصالات الضرورية مع البلدان والمؤسسات المعنية لتسهيل إعداد قائمة الجماعات المسلحة والإرهابية الناشطة في شمال مالي وقادتها. وراسلت الأمين العام للأمم المتحدة لإطلاعه وإطلاع مجلس الأمن على القرارات المتخذة. ووجه مفوض السلام والأمن من جهته رسالة مماثلة إلى ممثلة الاتحاد الأوربي للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية.

٢٢ - وفي الميدان، استقر الوضع في الجبهة في جنوب مدينة تمبكتو بعد أن أعلنت قيادة المتمردين في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ تحقيق أهدافها الإقليمية وأعلنت في اليوم التالي ''استقلال أزواد''. وفي بيان صدر في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعربت عن رفض الاتحاد الأفريقي الكامل لإعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد معتبرا إياه باطلا وعديم الأثر. وتبنى المجلس بياني في اجتماعه ٣١٦. ورفضت أيضا بلدان الميدان المجتمعة في نواكشوط في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ إعلان الاستقلال المزعوم. وعبر العديد من العناصر الفاعلة الدولية عن رفضها وإدانتها لهذا الإعلان.

٢٣ - وفي المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة المالية، أفادت التقارير عن وقوع مواجهات بين الجماعات المسلحة المختلفة. وبغض النظر عن قتالها جيش مالي، فأهداف هذه الجماعات متضاربة. فالحركة الوطنية لتحرير أزواد تمنح الأولوية للاستقلال المزعوم لأزواد، بينما يهدف أنصار الدين إلى إقرار الشريعة في كافة إقليم مالي وتؤكد أن ليس لديها أي أهداف انفصالية. أما حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا المتفرعة عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، فهي تضم عناصر مسلحة من مختلف الجماعات الإرهابية والإجرامية في المنطقة، بما فيها جماعة بوكو حرام. وتتمتع اليوم القاعدة في المغرب الإسلامي الناشطة في شمال مالي منذ سنوات بإمكانات أكبر لمواصلة نشاطاتها الإرهابية، بما في ذلك اختطاف الرهائن لطلب

الفدية. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، اختطفت عناصر مسلحة موظفين من القنصلية الجزائرية في غاو وتم اقتيادهم إلى وجهة مجهولة. وفي بيان أصدرته في ذات اليوم، أدنت بشدة هذه الأعمال المرفوضة التي استهدفت موظفين دبلوماسيين ومقرات دبلوماسية تتمتع بالحماية الدولية، وطالبت بالإفراج فورا على كل المختطفين.

٢٤ - إن الوضع الإنساني يثير قلقا بالغا، لا سيما أن مالي وعلى غرار بلدان الساحل الأخرى، تعاني حاليا من جفاف حاد وتواجه أزمة غذائية خطيرة. فأكثر من ١٦٠ ٠٠٠ شخص لجأوا الى البلدان المجاورة لمالي: الجزائر وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. وهناك أيضا أكثر من ١٠٧ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وتساهم أعمال النهب وانتهاكات حقوق الإنسان المتعددة التي ترتكب في شمال مالي في زيادة وتيرة النزوح القسري للسكان. وفي الاجتماع ٣١٤، أثنى المجلس على البلدان المجاورة التي تستقبل اللاجئين الماليين في أراضيها وتساهم في الجهود الإنسانية.

٢٥ - وأدان كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشدّة انقلاب ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ وعلقا مشاركة مالي في نشاطاتهما وفرضا عقوبات، بما فيها عقوبات اقتصادية ومالية، وإجراءات فردية، مثل منع السفر وتجميد الأرصدة، لحمل الانقلابيين على إعادة النظام الدستوري إلى نصابه. وطلب إلى الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، بصفته وسيطا، متابعة الجهود الرامية إلى إعادة النظام الدستوري إلى نصابه.

٢٦ - وأفضت جهود الوسيط الى التوقيع في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بباماكو على الاتفاق الإطاري لتنفيذ الالتزام الرسمي المبرم في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بين ممثل الوسيط، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي، يبيني جبريل باسولي ورئيس اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة من أجل العودة الى النظام الدستوري في مالي على أساس المادة ٣٦ من دستور عام ١٩٩٢. وطبقا لأحكام هذه المادة، فإن رئيس الجمعية الوطنية وبعد استقالة رئيس الجمهورية ينصّب رئيسا بالإنابة وتوكل له مهمة تنظيم انتخابات رئاسية في أجل دستوري مدته ٤٠ يوما. ويبرز الاتفاق أنه نظرا للوضع الاستثنائي السائد في البلاد، ولا سيما الأزمة الدستورية والتمرد المسلح في الشمال، الذي يؤثر بشكل خطير على سير العمل العادي في المؤسسات ونظرا لاستحالة إجراء انتخابات في الآجال المحددة، من الضروري تنظيم مرحلة انتقالية سياسية تفضي إلى انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية في كلّ الإقليم الوطني. واتفق الطرفان على تشكيل أجهزة انتقالية توكل لها مهمة إدارة البلاد إلى حين إجراء انتخابات رئاسية، وتتمثل في رئيس وزراء، رئيس حكومة، يتمتع بكلّ السلطات، وحكومة وحدة وطنية انتقالية. واتفق الطرفان أيضا على إعداد خارطة طريق

للمرحلة الانتقالية تشمل تحديد الجدول الزمني، والمهام التنفيذية التي يتعين إنجازها، وطرائق تنظيم الانتخابات ومراجعة لائحة الهيئة الانتخابية وكذلك دور ومكانة أعضاء المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة في المرحلة الانتقالية.

٢٧ - وطبقا للاتفاق الإطاري، قام الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بعد التشاور مع نظرائه، برفع الجزاءات المفروضة على مالي خلال القمة المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢. وكنت في بيان صدر في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ أعربت عن ارتياحي للتوقيع على الاتفاق الإطاري وأثنيت على الرئيسين ألاسان درامان وتارة وبليز كومباوري وأشدت بعمل الوزير جبريل باسولي. وشجعت كل الأطراف الفاعلة المعنية في مالي على تنفيذ الاتفاق المبرم، بحسن نية. وخلال الاجتماع ٣١٧ المعقود في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عبر المجلس عن ارتياحه للتطورات المشجعة المسجلة في مالي فيما يتصل بالعودة إلى النظام الدستوري ودعا كل الأطراف المعنية الى التنفيذ الصارم للأحكام الأخرى في الاتفاق الإطاري.

٢٨ - وطبقا للاتفاق الإطاري، قدم الرئيس أمادو توماني توري استقالته في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وبعد تأكيد المحكمة الدستورية شغور السلطة، جرى تنصيب رئيس الجمعية الوطنية ديونكوندا تراوري رئيسا بالإنابة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وبعد ذلك اجتمعت شتى الأطراف في مالي في ''مؤتمر للقوى الحيّة'' بواغادوغو يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ تحت إشراف وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد أيّد المؤتمر تنفيذ الاتفاق الإطاري. وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وبعد مشاورات بين المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة والرئيس بالإنابة ووسيط الجماعة الاقتصادية، جرى تعيين شيخ موديبو ديارا رئيسا للوزراء.

٢٩ - إن الوضع السائد حاليا في مالي خطير جدا بالنسبة لاستقرار البلد ووحدته وكذلك بالنسبة للأمن الإقليمي. ومن الملح أن يتم عمل منسق ومطرد بين الجماعة الاقتصادية والبلدان الأساسية لاستكمال عملية العودة الى النظام الدستوري والتصدي للوضع في شمال البلاد. ويتعلق الأمر بخصوص النقطة الأخيرة بإعادة بسط سلطة دولة مالي فورا على كافة أراضيها والقضاء على الجماعات الإرهابية والإجرامية الناشطة في البلاد والتصدي، في إطار احترام صارم لمبادئ الاتحاد الأفريقي، للأسباب الهيكلية لحركات ظاهرة التمرد المتكررة في الجزء الشمالي من مالي. وبوجه عام، يجب العمل على تنفيذ استنتاجات اجتماع خبراء بلدان منطقة الساحل المعقود في أديس أبابا يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢ والتي أيدها المجلس في اجتماعه الوزاري بباماكو. إن هذه الاستنتاجات ترسم استراتيجية شاملة ترمي إلى التصدي، على المدى البعيد، للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها منطقة الساحل.

رابعا – الوضع بين السودان وجنوب السودان

٣٠ – تدهورت العلاقات بين السودان وجنوب السودان بشكل خطير خلال الأسابيع الماضية. وتميز الوضع بمجابهات عنيفة بين جيشي البلدين في هجليج وضواحيها على الأغلب. وعكر هذا التراع صفو العلاقات بين البلدين، ما ترتب عنه أزمة إنسانية تؤثر على سلامة البلدين وتهدد أمن المنطقة برمتها.

٣١ – وخلال الاجتماع ٣١٧، المعقود في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بحث المجلس الوضع واعتمد بيانا أبرز الخطوات الواجب اتخاذها لمعالجة الأزمة الراهنة وإيجاد ظروف ملائمة لاستئناف المفاوضات بشأن المسائل العالقة في العلاقات بين البلدين بعد الانفصال، وذلك تحت إشراف فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. وعبر أعضاء آخرون من المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والشركاء الثنائيون مثل الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، عن مواقفهم من الوضع. ويمكن تلخيص موقف أعضاء المجتمع الدولي في ما يلي: يجب على جنوب السودان سحب قواته من هجليج؛ ويجب على السودان وقف القصف الجوي لجنوب السودان؛ ويجب على كلا الطرفين التوقف عن تقديم الدعم للقوات المتمردة ضد الدولتين. ويتعين أيضا على الطرفين تنفيذ اتفاقاتهما بشأن مسائل الأمن واستئناف المفاوضات بشأن جميع المسائل العالقة. وفي ضوء آخر التطورات في هجليج وبيانات الطرفين، أكرر طلب الاتحاد الأفريقي أن يقوم السودان وجنوب السودان فورا بتنفيذ الترتيبات الأمنية التي توصلا إليها بوساطة فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي.

٣٢ – ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، عمل فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي على تيسير المفاوضات بين السودان وجنوب السودان بشأن المسائل العالقة ما بعد الاستفتاء وما بعد الانفصال. وتناولت هذه المفاوضات كلّ المسائل الرئيسية التي تختلف عليها الدولتان، وكذلك مسألة التراع المسلح في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان. وتمّ التوقيع على اتفاقات بشأن معظم هذه المسائل غير أن التنفيذ لم يكن في مستوى التطلعات. فهناك اقتراحات عملية وعادلة مطروحة أو جاهزة للطرح حين يكون الطرفان على استعداد لمناقشة هذه المسائل. وإن تنفيذ الاتفاقات القائمة سيسهل كثيرا المفاوضات بشأن المسائل العالقة.

٣٣ – وفي آذار/مارس ٢٠١٢، بدأت بين الجانبين مفاوضات في ”روح جديدة“ من التعاون، سعيا وراء تحقيق الهدف المشترك المتمثل في وجود ”دولتين قابلتين للحياة“. وقام وفد من جنوب السودان بزيارة الخرطوم، وكانت الاستعدادات جارية لعقد اجتماع قمة بين

الرئيس عمر حسن البشير والرئيس سيلفا كير. لكن ولسوء الحظ، تبددت هذه الروح بسرعة بسبب العمليات العسكرية التي نقضت مذكرة التفاهم بعدم الاعتداء والتعاون المبرمة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢ والتي تنصّ على عدم دعم كل دولة لمتمردي الدولة الأخرى وعدم انتهاك الحدود. إن الاحتلال العسكري والمواجهات في هجليج والمناطق المجاورة في جنوب كردفان، والقصف الجوي لمواقع في جنوب السودان من قبل سلاح الجو السوداني، عوامل أثرت بشكل كبير على احتمالات استئناف المفاوضات بروح بناءة. فالشعور بالمرارة والغضب وعدم الثقة بين الجانبين بلغ درجة غير مسبوقة.

٣٤ - وخلال الجولة الأخيرة من المفاوضات المتعلقة بالمسائل الأمنية، التي جرت في وقت سابق في نيسان/أبريل ٢٠١٢، ويسرها فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، بهدف وضع آليات لتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة في ١٠ شباط/فبراير، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن جميع القضايا تقريبا. فقد اتفقا على سحب قوات كل بلد في أراضي البلد الآخر والتوقف عن دعم الجماعات المتمردة في البلدين، وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، التي ستقدم الدعم اللوجستي والحماية لها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. والأهم من ذلك، وافقا على عقد اجتماعات فورية للجنة المخصصة التي أنشئت لتلقي شكاوى كل طرف ضد الطرف الآخر والتحقيق فيها، وقد وافق على المقترحات جنوب السودان، في حين أن الوفد السوداني طلب مزيدا من الوقت للتشاور مع الخرطوم.

٣٥ - ويمكن للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أن تنتشر فورا على طول الحدود بأكملها. فالاتفاق المتعلق ببعثة دعم مراقبة الحدود الذي وقع عليه الطرفان في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ اقتضى إنشاء منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح تمتد ١٠ كلم من كلا طرفي الخط الحدودي وتشكل منطقة عمل البعثة المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وبموجب الاتفاق فإن الحدود الخاصة بالبعثة المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها تتمثل في خط الحدود المحدد في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦. وفيما يخصّ المناطق الحدودية المتنازع عليها، يحدّد الانتشار بالحدود الإدارية المشتركة، ويقوم الطرفان بإعداد خارطة لهذا الغرض علما بأن هذا الخط لن يؤثر على عملية تسوية المناطق المتنازع عليها في الحدود. غير أن الطرفين لم يتمكنا من الاتفاق على خط الحدود، مما منع انتشار البعثة المشتركة وقوة الحماية التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. إن تفعيل البعثة المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها مسألة ضرورية لتعزيز الثقة بين الطرفين والحد من وقوع الأحداث الأمنية على الحدود، وإيجاد الظروف الملائمة للعودة الى المفاوضات بشأن كلّ المسائل العالقة.

٣٦ - ونصّ اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ على تشكيل لجنة تقنية مخصصة للحدود مهامها ترسيم الحدود وتعيينها، بما في ذلك تحديد المناطق المتنازع عليها وتقديم حجج كل طرف إلى الرئاسة من أجل التسوية السياسية. ووافقت لجنة ترسيم الحدود على خمس مناطق متنازع عليها. وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢، وقّع الطرفان بالأحرف الأولى على اتفاق في أديس أبابا للشروع في ترسيم حدود المناطق المتفق عليها وفقا لتوصيات اللجنة التقنية واتفقا أيضا على عملية لتسوية المناطق المتنازع عليها. ولا شك أن مسألة الحدود على علاقة وطيدة بالأمن، ومن ثم يلزم أن يتناولها الطرفان في أقرب وقت ممكن. وإن الاتحاد الأفريقي ومن خلال برنامجه الخاص بالحدود يعمل مع الطرفين وفريق التنفيذ للمساعدة في معالجة هذه المسألة وفقا لأفضل الممارسات الأفريقية.

٣٧ - وجرت المفاوضات المتعلقة بالنفط على أساس أن جنوب السودان سيستخدم البنية التحتية للنفط في السودان لضخ النفط إلى السوق، ويقوم نظير ذلك بدفع رسوم العبور. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم جنوب السودان مساهمة مالية للمساعدة في سد العجز في الموازنة العامة في السودان نتيجة الخسارة في الإيرادات من حقول النفط في الجنوب بعد استقلال جنوب السودان. واتفق الطرفان على أن مبدأ مساهمة جنوب السودان المالية ستكون انتقالية وستكون واحدة من ثلاث آليات لسد هذه الثغرة، ويتمثل التدبيران الآخران في اعتماد إجراءات تقشف في السودان والمساهمات المالية من المجتمع الدولي. وتعقّدت المفاوضات الخاصة بالنفط بسبب مسألة المتأخرات المستحقة على كل طرف إلى الطرف الآخر، والاستيلاء غير المصرّح به وتحويل نفط جنوب السودان من جانب جمهورية السودان خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقرار جنوب السودان الذي تلا ذلك بوقف إنتاجه للنفط.

٣٨ - ونشأ عن وقف إنتاج النفط وضع جديد في جنوب السودان، الذي لم يعد يملك من ثم موارد مالية تمكّنه من المساهمة في ميزانية السودان. ومما زاد المسألة تعقيدا وقف الإنتاج في هجليج، التي كانت حتى وقت سابق من هذا الشهر توفر ما يقرب من نصف إنتاج النفط في السودان. وينبغي توجيه انتباه الطرفين إلى وجوب تجنب إلحاق أي ضرر إضافي بالبنية التحتية النفطية لكل من البلدين، حيث سيشكل ذلك إهدارا لفرص التنمية الاقتصادية لشعبي السودان وجنوب السودان، وسيتعارض تماما مع التزامهما المتكرر بمبدأ دولتين تتوفر لهما مقومات البقاء. وقد تناول المجلس هذه المسألة في اجتماعه ٣١٧.

٣٩ - وتتمثل الأولوية الملحّة بالنسبة لأبيي في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة. وتعد المسائل العالقة بسيطة نسبيا، غير أنها ذات أهمية

حاسمة لعودة الأمور إلى نصابها في أبيي، ومن ثمة إرساء الأساس لتسوية نهائية. ومن اللازم تنفيذ الاتفاق المؤقت من أجل عودة النازحين الذين هجروا أماكن إقامتهم قبل عام تقريبا، وتطبيع الوضع وسبل العيش في المنطقة للمقيمين والرعاة على السواء. وقد أوفى المجتمع الدولي بتعهداته بموجب الاتفاق، ولا سيما عن طريق النشر الكامل لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وينبغي أن يفي الطرفان بالتزاماتهما. ولتخفيف حدة التوتر، هناك خطوات هامة يجب اتخاذها، أهمها إعادة نشر الوحدات المتبقية من القوات المسلحة السودانية، التي يبلغ عددها نحو ٣٠٠ فرد، من أبيي، وما يناظرها من إعادة نشر لوحدات قوة شرطة جنوب السودان المسلحة . وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي لأي من الطرفين نشر قوات إضافية بما يخل بأحكام الاتفاق. ومن الضروري أيضا إنشاء إدارة منطقة أبيي، الأمر الذي يتطلب الاتفاق حول رئاسة المجلس التشريعي لأبيي. ويسرني أن أفيد بأن لجنة الرقابة المشتركة لأبيي تعمل الآن.

٤٠ - ومن المسائل التي تبعث على بالغ القلق وضع مواطني جنوب السودان الموجودين في السودان، ومواطني السودان الموجودين في جنوب السودان. فقد انقضت ''فترة المواطنة الانتقالية'' في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بعد مضي تسعة أشهر على استقلال جنوب السودان. ويتعلق الشاغل الأساسي بحالة الجنوبيين المقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٧٠٠ شخص في جمهورية السودان. فخلال الأشهر التسعة الماضية، كان من المفترض أن تصدر حكومة جنوب السودان وثائق هوية لمواطنيها في السودان، وعلى أساسها يمكنهم الحصول على وثائق الإقامة وتراخيص العمل. غير أن الخطوات الضرورية لتسوية وضعيتهم لم تتخذ، ونتيجة لذلك، أصبح المواطنون الجنوبيون في الشمال عديمي الجنسية بحكم الأمر الواقع، بل وصاروا أيضا أشد عرضة للمخاطر نظرا للتوترات بين السودان وجنوب السودان. وإني أحثّ حكومة جنوب السودان على الإسراع في عملية إصدار الوثائق اللازمة لمواطنيها في السودان، وأحث السودان على تمديد فترة المواطنة الانتقالية للتمكن من إنهاء هذه العملية.

٤١ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، وقّع الطرفان بالأحرف الأولى اتفاقا إطاريا يغطي ''الحريات الأربع'' المتصلة بالإقامة والعمل والسفر والتملك. ويقتضي هذا الاتفاق اجتماع الطرفين على المستوى الوزاري والاتفاق على آلية تنفيذه. وقد تلقى فريق التنفيذ تأكيدات من الرئيس البشير بأن الجنوبيين في السودان لن يتعرضوا لأي معاملة غير لائقة من شأنها أن تؤثر سلبا في حياتهم اليومية.

٤٢ - ومن المجالات الأخرى التي تتطلب اتخاذ إجراءات النزاع الدائر في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ولئن كانت هذه مسألة داخلية تخص السودان، فإنه نظرا إلى تاريخ

النزاع في المنطقتين وصلاهما بجنوب السودان، فمن المرجح افتراض أنه لا سبيل إلى إحلال السلام بين السودان وجنوب السودان ما لم يسوّ هذا النزاع. ومن الواضح بنفس القدر أنه لا يمكن أن يكون الحل من خلال العمل العسكري. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، عقد فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي محادثات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال من أجل بحث قضايا الأمن والشراكة السياسية، أفضت إلى توقيع الطرفين اتفاقا إطاريا في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١. غير أنه من المؤسف أن الطرفين لم يتابعا تنفيذ الاتفاق الإطاري. ويتطلب الوضع الحالي استئناف المحادثات السياسية فورا حول المنطقتين دون شروط مسبقة، استنادا إلى الاتفاق الإطاري المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ باعتباره نقطة مرجعية. كذلك يتطلب الوضع وقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية، وفقا للمبادرة الثلاثية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، لا سيما وأن موسم الأمطار سيبدأ قريبا.

٤٣ - ولا يمكن السماح باستمرار الوضع الحالي للعلاقات بين السودان وجنوب السودان لأن ذلك من شأنه أن يقضي على أي فرصة لرؤية دولتين تتوافر فيهما مقومات البقاء وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام، وأن يقوّض على نحو خطير السلام والأمن الإقليميين. وأود أن أؤكد، مرة أخرى، أن اللجوء إلى القوة لن يساهم أبدا في التوصل إلى حل دائم للقضايا المطروحة. فشعبا السودان وجنوب السودان بحاجة إلى العيش في سلام والتعاون مع بعضهما بعضا، لأن مصيريهما متداخلان ومترابطان. فكلا الطرفين في حاجة إلى الحنكة السياسية التي اشتدت الحاجة إليها، وإلى النهل من رؤية تأخذ في الاعتبار المصالح طويلة الأجل للبلدين والشعبين، فضلا عن مسؤوليتهما تجاه المنطقة، وبقية أفريقيا وعموم المجتمع الدولي. ولا بد أن يبعث هذا الاجتماع رسالة واضحة إلى كل من السودان وجنوب السودان، وأن يرسم خارطة طريق واضحة من شأنها أن تسهل التوصل إلى حل سلمي للقضايا الأمنية الراهنة وإلى استئناف المفاوضات بشأن القضايا العالقة لمرحلة ما بعد الانفصال بين السودان وجنوب السودان. وفي هذا الصدد، فإن استمرار وحدة الهدف والعمل بين جميع أعضاء المجتمع الدولي أمر ضروري.

خامسا - ملاحظات

٤٤ - يتيح اجتماع المجلس هذا فرصة لتعزيز الجهود المبذولة على صعيد القارة بشأن مختلف الأوضاع قيد البحث. فالانقلابان اللذان وقعا في مالي و غينيا - بيساو يشكلان نكستين حقيقيتين لهذين البلدين بل ولأفريقيا أيضا. فهما يتعارضان مع مسيرة أفريقيا نحو إحراز مزيد من الديمقراطية. لذلك يجب بذل كلّ الجهود لإعادة النظام الدستوري إلى نصابه على أساس

الصكوك ذات الصلة للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مخافة أن تتكرر هذه الأمثلة السيئة في مناطق أخرى، مع ما يترتب عليها من تداعيات على استقرار القارة وبقاء المؤسسات الديمقراطية في بلداننا الأعضاء. وبالمثل، لا بد أن تبدي أفريقيا العزم اللازم للحفاظ على وحدة مالي وسلامة أراضيها. ومن شأن أي إخفاق على هذا الصعيد أن يفتح الباب في وجه شتى المغامرات، ويشجع الحركات الانفصالية في مناطق أخرى، ويزيد من تأجيج جذوة العنف المسلح. وتنطوي الصدامات المسلحة بين السودان وجنوب السودان أيضا على مخاطر جمّة بالنسبة لكلا البلدين وللمنطقة والقارة قاطبة.

٤٥ - أما فيما يخص غينيا - بيساو، فمن المهم أن يؤكد المجلس مجددا وبقوة على مطلب العودة إلى النظام الدستوري، وإطلاق سراح الشخصيات السياسية التي يحتجزها الجيش، واستئناف العملية الانتخابية. وسيرا على هذا المنوال، فمن المهم إعادة التأكيد على رفض الاتحاد الأفريقي رفضا تاما لأساليب المماطلة التي ينتهجها الانقلابيون، ولا سيما الاتفاق المبرم مع بعض الأحزاب السياسية في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في مسعاهم اليائس إلى إضفاء الشرعية على الاستحواذ على السلطة بالقوة. وبعبارة أوجز، يجب على المجلس أن يبعث رسالة لا لبس فيها إلى الانقلابيين مفادها أن عملهم غير مقبول وأن أفريقيا عازمة على دحره.

٤٦ - ويجب على المجلس أن يجدّد دعمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تحرص على إبقاء المسألة قيد نظرها الفعلي، وأن يثني على إسهام أنغولا في جهود إصلاح قطاع الدفاع والأمن، وكذلك على عمل الشركاء الدوليين، ولا سيما مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة. وتتطلب التسوية السريعة للأزمة في غينيا - بيساو تنسيقا وثيقا بين مختلف الأطراف الدولية المعنية. ولن أدخر أي جهد لتسهيل هذا التنسيق سواء أكان ذلك على مستوى المفوضية أو على مستوى مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في غينيا - بيساو. وتنفيذا لقرار الاجتماع ٣١٨ للمجلس، أعتزم تكثيف المشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لتيسير نشر بعثة دولية لاستقرار غينيا - بيساو من أجل إنجاح إصلاح قطاع الدفاع والأمن. ففي غياب ذلك الإصلاح، لن يتسنى تحقيق الاستقرار الدائم في غينيا - بيساو، ولا توطيد عمليتها الديمقراطية. وفي هذه الأثناء، قد يرغب المجلس في الموافقة على فرض الجزاءات الفورية التي قررها في اجتماعه ٣١٨ بحق الانقلابيين ومن يدعمونهم من العسكريين والمدنيين.

٤٧ - وفيما يتصل بمالي، قد يرغب المجلس في أن يعرب عن ترحيبه بجهود الوسيط، التي أفضت إلى توقيع الاتفاق الإطاري، وتنصيب الرئيس بالإنابة، وتعيين رئيس الوزراء. ومن المفهوم أنه لا بد أن تبقى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي متيقظين لضمان فعالية العودة إلى النظام الدستوري طبقا لأحكام صكوك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية ذات الصلة. وإن التوقيف التعسفي الذي طال مؤخرا عددا من الشخصيات السياسية والعسكرية في مالي، الذين تم الإفراج عنهم بعد بضعة أيام، لأمر يبعث على بالغ القلق، لا سيما في السياق الراهن. ومن المهم على وجه الخصوص التوصل إلى حلّ سريع، وفقا لصكوك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية، لمسألة مركز الرئيس بالإنابة بعد انقضاء أجل ٤٠ يوما المنصوص عليه في المادة ٣٦ من دستور شباط/فبراير ١٩٩٢، وكذلك مدّة المرحلة الانتقالية، والسلطات الكاملة الممنوحة لرئيس الوزراء الانتقالي.

٤٨ - وفيما يخص الوضع في شمال مالي، ينبغي أن يؤكد المجلس مرة أخرى تمسّك الاتحاد الأفريقي بوحدة مالي وسلامة أراضيها، وكذلك عزمه على بذل كلّ الجهود لكفالة حمايتها ومكافحة المجموعات المسلحة والإرهابية التي تنشط في الميدان. ومن المهم بوجه خاص التأكيد من جديد على الرفض الكامل لـ ''إعلان استقلال الأزواد'' المزعوم، والتشديد بقوة على رفض الاتحاد الأفريقي للجوء إلى العنف بينما تمنح المؤسسات في مالي إطارا ملائما يسمح بتقديم جميع المطالب الشرعية من خلال الحوار. ويتعين على المجلس، في هذا الإطار، أن يدعم جهود الجماعة الاقتصادية وما اتخذته من قرارات بشأن هذه المسألة، وكذلك العمل الذي تقوم به البلدان الأساسية في مكافحة الإرهاب في شريط الساحل والصحراء.

٤٩ - وسعيًا إلى تحقيق الأهداف التي حددها أفريقيا فيما يتصل بالوضع في شمال مالي، وبخاصة إعادة بسط سلطة دولة مالي فورا على كافة أراضيها، فمن المهم أن تعمل البلدان الأساسية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا معًا بشكل وثيق. وإن مسألة حشد دعم المجتمع الدولي التام لموقف أفريقيا القائم على مبادئ لا تقل أهمية. ومن هذا المنطلق، فإن تفعيل مجموعة الدعم والمتابعة التي ستعقد اجتماعها الأول في أبيدجان في ٤ أيار/مايو ٢٠١٢ سيعزز العمل الجماعي الأفريقي ويتيح حشد دعم دولي أكبر. وفي الوقت ذاته، ستعمل المفوضية جاهدة لوضع الصيغة النهائية، في أقرب وقت ممكن، لشروط تطبيق الجزاءات المقررة فعلا بحق المجموعات المسلحة والإرهابية النشطة في شمال مالي. وبوجه عام، من المهم العمل بمزيد من الفعالية لمتابعة نتائج اجتماع الخبراء حول الوضع في الساحل، المعقود بأديس أبابا في ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢، بالصيغة التي أقرها المجلس في اجتماعه المعقود في باماكو.

٥٠ - وأخيرا، ففيما يتصل بالسودان وجنوب السودان، من الأهمية بمكان أن يقوم البلدان فورا بتنفيذ الاتفاقات الأمنية التي توصلا إليها بوساطة من فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي وبدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة، ولا سيما قرار الآلية السياسية والأمنية المشتركة المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الذي قام، في جملة أمور أخرى، بإنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ولا يقل عن ذلك أهمية ضرورة امتناع الطرفين عن الإدلاء بتصريحات تأجيجية، التي لا تعقّد فحسب الوضع الراهن الحساس، بل وتقوّض أيضا آفاق علاقات الجوار بين الدولتين وشعبيهما. ويتعين على الطرفين أن يستأنفا المفاوضات فورا ودون شروط، تحت رعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، للتوصل إلى اتفاقات حول جميع القضايا العالقة المتصلة بالأمن وترسيم الحدود والجنسية والمواطنة والترتيبات المالية الانتقالية والنفط وأبيي، وذلك وفقا للمبدأ الأساسي المتمثل في إنشاء دولتين في السودان وجنوب السودان، تتوافر فيهما مقومات البقاء.

٥١ - وبالموازاة مع ذلك، فلا بد أن يعكف كلّ من السودان وجنوب السودان على معالجة قضاياهما الداخلية الملحّة. وتكتسي هذه القضايا أهمية كبيرة لبقاء كلتا الدولتين. ومن المهم بوجه خاص إيجاد حلّ للتراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وإن فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، رئيس الوزراء ميليس زيناوي، الذي ما فتئ يدعم جهود الفريق، على أهبة الاستعداد لتيسير المفاوضات الضرورية. ودون الانتظار إلى حين انطلاق هذه العملية، أحث حكومة السودان على الموافقة على المقترح المشترك بين الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة بشأن إفساح المجال لوصول المساعدات الإنسانية. ويواجه جنوب السودان أيضا تحديات على صعيد بناء الدولة، بما في ذلك العنف ما بين الجماعات في ولاية جونقلي وغيرها، الأمر الذي يتطلب إيلاء الاهتمام السياسي الواجب، بسبل منها التشجيع على المصالحة.

٥٢ - وقد دأب الاتحاد الأفريقي، على امتداد السنوات الأخيرة، على العمل بصورة مكثفة مع السودان وجنوب السودان من خلال فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. لذلك فأنا أقول دونما أدنى تردد إن شعبي البلدين كليهما بحاجة إلى السلام وحسن الجوار. وإن مبدأ الدولتين المتمتعتين بمقومات البقاء مسألة أساسية يتوقف عليها رفاه الشعبين. وسيخذل قائدا البلدين شعبيهما إن لم يعملا وفقا لهذا المبدأ. وإني على يقين من أن الطرفين السودانيين، في الشمال والجنوب على السواء، يدركان هذه الحقيقة البسيطة تمام الإدراك. لذلك، فلكفالة مستقبل بلديهما وشعبيهما، من الأهمية بمكان أن يعملا على هذا الأساس دونما إبطاء.